

الفصل الرابع

**التجديد التربوي في التعليم الابتدائي
في دولة قطر**

أولاً : أهمية التجديد التربوي وأهدافه

إذا رجعنا إلى أصل الكلمة والمفهوم وجدنا ، أنها استخدمت لأول مرة حين كان معنى كلمة " تجديد " هو تغيير شيء إلى شيء جديد ، تغيير الشيء وتجديده ، وبعد ذلك تغير معنى الكلمة بحيث أصبحت تعنى " إدخال شيء جديد " ولهذا علاقة بما يفهم به التجديد فى وقتنا الحاضر وفى تاريخ لاحق تضمن معنى الكلمة أيضاً " إحداث تغييرات فى شيء قائم " .

ومنذ أن وجدت النظم التعليمية كانت هناك دائماً أفكار وطرق وأساليب جديدة ، ومهما يكن الأمر ، فان هذه الجدة لم تكن دائمة ، إذ أنها بليت ببطء يفوق ما يحدث للتجديدات الحالية . وفى إيجاز يمكن القول ، إن تحول الأفكار والممارسات التربوية الجديدة إلى أفكار وممارسات قديمة قد استغرق وقتاً طويلاً - بلغ فى بعض الأحيان عدة قرون . والفرق الرئيسى بين التجديدات التربوية فى الماضى والحاضر يكمن فى السرعة التى ظهرت بها هذه التجديدات .

والتجديد التربوي " يعبر عن أحد الخيارات المتقدمة فى إصلاح التعليم ، وقوامه اكتشاف حلول مبتكرة لمشكلات هذا التعليم توسيعاً لفرصه ، وتخفيضاً لكلفته ، ورفعاً لكفاءته ، وزيادة فى فعاليته وملاءمته للمجتمعات التى يوجد فيها " (١) . وعلى ذلك يكون التجديد التربوي هو " إدخال كل جديد أو تغيير فى الأفكار أو السياسات أو البرامج أو الطرق أو المرافق أو البيئة التعليمية القائمة بالفعل على اتساعها ، ويحدث تحسناً ملموساً فى كفاءة الخدمة التربوية " ، أو هو " العملية الدينامية لابتكار هذه التغيرات ، والتخطيط لها وتطبيقها " (٢) .

١ - أهمية التجديد التربوي

لعل أعظم ما تتمتع به التربية - فى صورتها النظامية - فى البلدان العربية هو الإيمان العميق بها من جانب الأفراد والحكومات ، ويبدو هذا الإيمان مؤكداً فيما نصت عليه الدساتير والمواثيق الوطنية والتشريعات التربوية من حق كل مواطن فى التعليم

(١) محمد أحمد الغنام : أضواء على العلاقة بين التجديد التربوي والتنمية ، بحث له فى مجلة التربية الجديدة التى تصدر عن مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، العدد (١٨) أغسطس ، ١٩٧٩ ، السنة السادسة ، ص ٣ .

(٢) هيرومانتين : علم التجديد التربوي ، بحث له فى مجلة التربية الجديدة التى تصدر عن مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، العدد (١٧) ، ابريل ١٩٧٩ ، السنة السادسة ، ص ١٢ .

وفيما رددته ديباجات السياسات والخطط التربوية من مبادئ ، وفيما أعلنته المؤتمرات التربوية من قرارات وتوصيات ، كما يبدو في الجهود المقصودة التي تبذلها الحكومات العربية في مجال التعليم والإنفاق عليه ، لذلك أصبح التجديد التربوي في النظم التعليمية أمراً ملحاً له أهمية بالغة ويبدو ذلك فيما يلي (١) :

(١) لقد تعرض التعليم خلال السنوات العشرين الماضية لكثير من أوجه النقد سواء فيما يتعلق بأهدافه ومناهجه وطرقه ووسائله ، أم فيما يتعلق بمردوده ونتائجه ، وعلى الرغم من الخطوات الكبيرة التي حققتها التعليم في مختلف المجتمعات من حيث التوسع الكمي ، وشمول طبقات وشرائح اجتماعية كانت محرومة من التعليم أو بعض أنواعه ومستوياته ، ورغم التجارب المستمرة لإيجاد طرق ووسائل تعليمية أكثر ملاءمة وفاعلية ، إلا أن الشكوى مازالت مستمرة .

(٢) وإذا كانت الانتقادات قد وجهت إلى النظام التعليمي ، وتعرضت على الأخص لفاعلية هذا النظام ومواءمته للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لأي مجتمع من المجتمعات العربية ، فإن هذه الانتقادات كلها مبنية على أساس جمود وتقليدية هذا النظام وعدم مواكبته لمظاهر التطور والنمو التي تحدث على الساحة العربية ، فضلاً عن عدم تمكنه من تبني واستيعاب الاتجاهات التربوية المعاصرة ، ومظاهر التجديد والتحديث التي تم تطبيقها في كثير من البلدان ، وكانت نتائجها إيجابية على فعالية الأنظمة التربوية .

(٣) إن أخطر مشكلة يمكن أن يواجهها التعليم النظامي في جملة الدول العربية خلال العقدين القادمين هي مشكلة كفاية هذا التعليم الداخلية والخارجية ، ودرجة ملاءمته للحياة ، وارتباطه بمجالات العمل والإنتاج ، ونوعية المواطن الذي يصنعه ، لذلك يحتاج التعليم إلى تجديد في أهدافه وسياساته واستراتيجياته وتنظيماته ومحتواه وأدواته ، ليصبح قوة فعالة في التطوير الاجتماعي والاقتصادي الذي ينشده أي مجتمع من المجتمعات .

(١) أحمد محمد الخطيب: إطار نظري لتحديد النظام التربوي في المملكة الأردنية الهاشمية ، بحث له سلسلة دراسات ووثائق " التعليم والتنمية في الوطن العربي التي يصدرها مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، بيروت ، (هدون تاريخ) ص ٤ - ٩

(٤) من هنا تشعر البلدان العربية شعوراً عميقاً بالحاجة إلى تغيير نظمها التربوية بحيث تكون أقدر على الوفاء بالمطالب الجديدة للنمو الاقتصادي والاجتماعي . إن نظمها التربوية الراهنة ، رغم الجهود المبذولة لتجديدها وتحسينها ، تبدو لها على هذا النحو مقصرة عن الاستجابة لحاجات التزايد السريع في أعداد الطلاب ، وعن سد العجز في الموارد البشرية والمادية بل والمالية عند بعضها ، وعاجزة بوجه أخص عن تحقيق التكامل بين نمو التربية وحاجات القوى العاملة .

(٥) وإن السرعة التي يتحرك بها طموح المجتمعات المتقدمة بسبب الانفجار في المعرفة دفع المجتمعات النامية إلى اتخاذ التربية وسيلة أساسية لتحقيق أهدافها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية حتى تتمكن من اللحاق بركب هذا التطور السريع لتتواكب مع المطلب الكبير لتنمية الثروة البشرية ، هذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا تم الأخذ بالتجديد التربوي في نظم التعليم ومحتواها وأهدافها .

لذلك أصبح تجديد وتحديث النظام التربوي في أي بلد من البلدان العربية مطلباً ملحاً ، بل ضرورة من الضرورات الأساسية التي باتت تتأكد لنا يوماً بعد يوم كلما نظرنا إلى هذا النظام في سياقه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، وما يحدث من تغير في الظروف والمعطيات التي توجد على الساحة العربية . وإذا ما سلمنا بأن النظام التربوي ليس نظاماً قائماً بذاته وإنما هو جزء من النظام الاجتماعي القائم ، فإن أية محاولة لإحداث عملية تحول اجتماعي شامل مع ثبات أو عدم تغيير المؤسسات الاجتماعية التي تشكل التركيب الأساسي للنظام الاجتماعي ، تصبح أمراً غير مقبول منطقياً ، بل مرفوضاً من أساسه .

(٢) أهداف التجديد التربوي

من أهم أهداف التجديد التربوي ما يلي :

- (١) العمل على تنمية الوعي أو الشعور لدى المشتغلين بالتعليم والمسؤولين عنه والمستفيدين منه بالحاجة إلى التجديد التربوي ، وضرورته لتحويل التعليم إلى قوة فعالة في التطوير الاجتماعي الاقتصادي .

(٢) الوصول إلى الفهم العلمي لعملية التجديد التربوي وزيادة البعد في مضمونها ودينامياتها وكيفية حدوثها ونماذج إجرائها ، وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية ومعوقاتهما ، والإفادة من ذلك في توجيه نشاطات التجديد التربوي .

(٣) محاولة تنمية القدرة الابتكارية وتشجيع البحث عن الحلول الذاتية لدى العاملين في التعليم وتوفير الأطر (الكوادر) العليا القادرة على ارتياد آفاق التجديد التربوي والتخطيط له وتنفيذه والتوسع فيه .

(٤) العمل على تدعيم ممارسات التجديد التربوي ، وعقلنتها ، وتكثيفها ، وتوسيع نطاقها وإحكام صلتها بالتنمية (١) .

ثانياً : أهم مجالات التجديد التربوي

بذلت وزارة التربية والتعليم في دولة قطر جهوداً كبيرة في هذا الاتجاه على مدى العقود الثلاثة الماضية ، جهوداً هادفة مركزة هادئة ، وشاملة ولكنها متكاملة ، خطط لها بوعي وموضوعية ، واستفادت من كل الجهود التي تمت على المستويات الإقليمية والعربية والدولية ، واستعانته بالخبرة القادرة أينما وجدت ، وعملت على توطيد عديد من التجارب والمستحدثات التربوية ، وتناولت جهودها كل مدخل من مدخلات العملية التعليمية ، وكل عملية من عملياتها ، لتتحقق لها المخرجات التعليمية التي يريها الوطن في نهضته الشاملة .

وفيما يلي نعرض بإيجاز أهم ملامح التجديد في التعليم الابتدائي والتي تتمثل في المجالات الآتية :

- ١ - التجديد في مجال المناهج الدراسية
- ٢ - التجديد في مجال الإدارة التعليمية
- ٣ - التجديد في مجال إعداد المعلمين
- ٤ - التجديد في مجال التقويم والامتحانات

(١) مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية ، شبكة التحديد التربوي من أجل التنمية في الدول العربية

(١) التجديد في مجال المناهج الدراسية

يمكن أن نعرض بإيجاز أهم ملامح التجديد في هذا المجال فيما يلي :

* تطوير مادة اللغة الانجليزية :

رأت وزارة التربية والتعليم أن تعطي هذه المادة أهمية كبيرة ابتداء من العام الدراسي ١٩٧٠/١٩٧١ ، فأخذت في تدريسها بدءاً من الصف الخامس من المرحلة الابتدائية ، وعينت لهذا الغرض معلمين متخصصين في تدريس هذه المادة ممن لغتهم الأصلية اللغة الانجليزية كما أقامت الدورات التدريبية المستمرة لهم (١) .

وقد استقدمت وزارة التربية والتعليم اعتباراً من العام الدراسي ١٩٧٤/١٩٧٥ خبيراً في تطوير مناهج اللغة الانجليزية ، حيث قام مع فريق عمل من الوزارة وكلية التربية بدراسات مسحية لتحليل الأخطاء الشائعة وتحديد مواطن الضعف لدى التلاميذ وقد ارتبطت الوزارة في نفس العام باتفاقية مع " دار أكسفورد للطباعة والنشر " في المملكة المتحدة للتعاون معها في وضع مناهج دراسية مطورة لمادة اللغة الانجليزية في جميع المراحل وتأليف كتب دراسية منفذة لهذه المناهج ، وقد أنجز فريق العمل بالتعاون مع الدار المذكورة وضع مناهج المرحلة الابتدائية للصفين الخامس والسادس خلال العام الدراسي ١٩٧٥/١٩٧٦ ، وكذلك تأليف الكتب الدراسية المنفذة لها وبدأ تطبيقها اعتباراً من العام الدراسي ١٩٧٦/١٩٧٧ (٢) .

وتجري الوزارة تقويماً سنوياً للمنهج الدراسي والكتاب المدرسي المطبق لمادة اللغة الإنجليزية في المرحلة الابتدائية بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني في الدوحة كما تنظم تدريباً مستمراً للمعلمين على هذه المناهج بالتعاون مع الجهات المعنية بتطوير مادة اللغة الانجليزية في المرحلة الابتدائية .

(١) وزارة التربية والتعليم : واقع التربية والتعليم في دولة قطر ، تقرير مقدم الى المؤتمر العام الثامن لوزراء التربية والتعليم بدول الخليج العربي ، المنعقد في الدوحة من ٢٤ - ٣٧/٣/١٩٨٥م

(٢) وزارة التربية والتعليم : واقع التربية والتعليم في دولة قطر ، مرجع سابق ، ص ٩ - ٤٠

وبدأ تطبيق الكتب المطورة التي بنيت على الأسلوب التخاطبي وسميت سلسلة الهلال في المرحلة الابتدائية (١٩٧٧/٧٦) ، وطلبت الوزارة فريق تقويم من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وأثنى الفريق على السلسلة ، وقدم الملاحظات التي يجب اتباعها .

بادرت الوزارة بالطلب أيضا إلى مكتب التربية العربي لدول الخليج للبدء في وضع مناهج مطورة موحدة لمادة اللغة الانجليزية ، تراعي استعدادات الطالب الخليجي ، وبدأ المكتب هذا الجهد بالفعل من العام الدراسي ١٩٩٠/٨٩ م ، وأنجزت المناهج التي لازالت في دور الاعتماد النهائي .

* تطوير المواد الاجتماعية المتكاملة :

يقصد بالمواد الاجتماعية المتكاملة تقديم المعرفة الاجتماعية بشكل وظيفي متدرج ومترابط يغطي الموضوعات المختلفة لهذه المعرفة دون حاجز أو فاصل أو تقسيم إلى ميادين أو مجالات منفصلة أو مستقلة بصورة تتكامل فيها فروع هذه المعرفة معاً، فمثلاً يقوم مدرس واحد بتدريس هذه المادة بصورتها المتكاملة ، ويحدّد لها كتاب مدرسي واحد والدرجة المحددة للتقويم لها نهاية صغرى وأخرى كبرى كمادة دراسية واحدة وتدور حول محتوى يتم تنظيمه بشكل منظم متدرج ومتعمق أفقياً ورأسياً (١) .

ولتطوير المواد الاجتماعية المتكاملة قامت وزارة التربية والتعليم اعتباراً من العام الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٨ بتكليف بعض المتخصصين في الوزارة ومن أساتذة كلية التربية بتطوير مناهج المواد الاجتماعية بشكل يضمن لها العمق وسهولة الاستيعاب وبصورة متكاملة بحيث تتكامل المادة بكل جوانبها للصف الواحد عن طريق إعداد مناهج للعلوم الاجتماعية المتكاملة ، وقد أنجز فريق العمل مناهج المرحلة الابتدائية ، وبدأت وزارة التربية والتعليم في تأليف الكتب الدراسية المنفذة لهذه المناهج المطورة وطبقت بالفعل اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨١/٨٠ م .

(١) وزارة التربية والتعليم : إدارة المناهج والكتب الدراسية " مناهج المواد الاجتماعية لجميع المراحل التعليمية العامة

- وقد تم ذلك لتحقيق مجموعة أهداف واتجاهات جديدة من أهمها (١) :
- ١ - تحقيق الترابط والتفاعل بين المواد الإنسانية بحيث يخدم بعضها بعضا ويحول دون التكرار ، وزيادة العبء على الطالب .
 - ٢ - تحقيق كفايات ومهارات اجتماعية واقتصادية ، أصبحت تمثل أولوية في المجتمع القطري كالوعي الاقتصادي والمحافظة على الثروات وتنميتها ، وترشيد الإنفاق والاستهلاك . الخ .
 - ٣ - تحقيق التواءم مع المواد الأخرى للحيلولة دون التكرار ، كما كان حادثاً بين هذه المواد والعلوم الشرعية أو بينها وبين اللغة العربية .
 - ٤ - السعي للتقريب والتكامل بين فروع هذه المادة ، وتخفيف العبء التعليمي على الطالب .
 - ٥ - العمل على جعل هذه المواد بصفة خاصة وعاء للقيم ومحركاً للسلوك في الاتجاهات المحددة .
 - ٦ - زيادة الوعي الثقافي للمتعلمين باطلاعهم بشكل أوسع على ثقافات الآخرين ، بما لا يتناقض مع ثقافتهم العربية والإسلامية .

* تطوير العلوم المتكاملة :

ويقصد بالعلوم المتكاملة تقديم المعرفة العلمية في نبط وظيفي على صورة مفاهيم متدرجة ومترابطة تغطي الموضوعات المختلفة بدون أن يكون هناك تجزئة أو تقسيم للمعرفة إلى ميادين منفصلة (٢) ، كما تتميز العلوم المتكاملة - كمحتوى - بأنها تقدم المناهج والمبادئ التي تبرز وتؤكد وحدة الفكر العلمي ، وفي نفس الوقت تجنب أي تمييز غير ناضج ولا ضرورة له بين ميادين المعرفة العلمية المختلفة (٣) .

-
- (١) وزارة التربية والتعليم : التعليم في دولة قطر في القرن العشرين ، المرجع السابق ، ص ٩٨ .
 - (٢) رشدي لبيب : " مفهوم العلوم المتكاملة " دراسة مقدمة إلى الحلقة التدريبية العربية حول تدريس العلوم المتكاملة والتكنولوجيا، مركز تطوير تدريس العلوم بجامعة عين شمس بالتعاون مع هيئة اليونسكو، القاهرة ١٩ - ١٩٨١/١٢/٢٢ ، ص ٣١ .
 - (٣) محمد جمال الدين عبدالوهاب : أهداف تدريس العلوم المتكاملة، دراسة مقدمة إلى الحلقة التدريبية العربية حول تدريس العلوم المتكاملة والتكنولوجيا، مركز تطوير تدريس العلوم بجامعة عين شمس بالتعاون مع هيئة اليونسكو، القاهرة، ١٩ - ١٩٨١/١٢/٢٢ ، ص ص ٤٤ ، ٤٥ .

ولتطوير العلوم المتكاملة ، استدعت وزارة التربية والتعليم القطرية في بداية العام الدراسي ١٩٧٢/١٩٧٣ خبيراً في مناهج العلوم من المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) الذي قام بالتعاون مع فريق من المختصين بالوزارة بمسح شامل لميول التلاميذ ورغباتهم واستعداداتهم لجميع المراحل التعليمية وبدراسة تحليلية للمناهج السائدة واقترح على أثر ذلك أن تأخذ الوزارة بمناهج العلوم المتكاملة لترفع من المستوى العلمي لتلاميذها وقد استقدمت الوزارة خبيراً مقيماً للعلوم في بداية العام الدراسي (١٩٧٣/١٩٧٤) عمل مع فريق عمل من بعض المختصين في الوزارة والموجهين التربويين وبعض أساتذة كليتي التربية على وضع مناهج لمادة العلوم المتكاملة للمرحلة الابتدائية خلال العام الدراسي سالف الذكر ، وقد بدأ تنفيذ هذه المناهج الدراسية اعتباراً من العام الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٨ .

وفي عام ١٩٨٦/٨٥ اختار مكتب التربية العربي لدول الخليج مادة العلوم ضمن المواد التي يتولى توحيدها وتطويرها على الأساس التكاملي للصفوف التسعة الأولى ، وبدأ بذلك المركز العربي للبحوث التربوية .

* تطوير مادة الرياضيات :

بدأ تطوير مادة الرياضيات على أساس من الرياضيات المتكاملة التي أصبحت تسمى الرياضيات الحديثة في سنة ١٩٧٣/٧٤ ، وبدأ التجريب بعد سنة في المرحلتين الإعدادية والثانوية إلى أن شمل المرحلتين في نهاية العام الدراسي ١٩٧٧/٧٨ م .

وجرى تقويم محلي للتجربة سنة ١٩٧٩/٧٨ م قام به موجهو الرياضيات وأساتذة الجامعة ، ثم استدعت الوزارة فريقاً للتقويم من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في العام الدراسي ١٩٨٠/٨١ م ، وعمت التجربة ، واتجه العمل للبدء بالمرحلة الابتدائية سنة ١٩٨٥/٨٤ م .

وأخذ مكتب التربية العربي لدول الخليج على عاتقه توحيد المناهج وتطويرها في دول المنطقة في الفترة من سنة ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩ م ، وكانت الرياضيات إحدى المواد المختارة ، وقد أتم المركز العربي للبحوث التربوية هذه المهمة للصفوف التسعة الأولى .

جهود تحت التنفيذ :

وهناك جهود حالية للتطوير بدأت مع العام الدراسي ١٩٩١/٩٠م في كل من العلوم الشرعية والمواد الاجتماعية والفلسفية ، تعمل على تطوير المنهج من منظور متكامل ، بحيث يتضمنه كتاب واحد بدلاً من كتب متعددة للمادة الواحدة ، وبناء على ذلك فقد تم الانتهاء من تأليف مجموعة من الكتب المدرسية منها .

• تأليف كتب اللغة العربية المطورة للمرحلتين الابتدائية والإعدادية والتي تقوم

على فلسفة الكتاب الواحد بحيث تتكامل فيه فروع اللغة العربية الواحدة

وذلك خلال العامين ١٩٩١/٩٠م ، ١٩٩٢/٩١م . رغم الانتهاء من

تأليف كتب اللغة العربية للمرحلتين الابتدائية والإعدادية في العام الدراسي

١٩٩٢/٩١م .

(٢) التجديد في مجال الإدارة التعليمية

تعتبر الإدارة التعليمية عصب النظام التعليمي ، تقوده وتوجهه وتشرف عليه ، لذلك فإن نجاح النظام التعليمي في تحقيق الغايات المنشودة ، والأهداف المتوخاة ، إنما يتوقف على مدى كفاية وفاعلية العناصر البشرية القائمة على الإدارة التعليمية ، لذلك أهتمت وزارة التربية والتعليم بتدريب المسؤولين عن الإدارة التعليمية بدولة قطر منذ نشأة النظام التعليمي بها عام ١٩٥٦ ، إلا أن برامج تدريب المسؤولين الإداريين كانت تعتمد على الأسلوب التقليدي والذي يقوم على المحاضرات النظرية . وقد بدأ التدريب بصورة جديّة ومنظمة اعتباراً من العام الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٦ حينما أنشئ قسم مستقل بوزارة التربية والتعليم يتولى الإشراف على أعمال التدريب ويتبع إدارة البحوث الفنية بالوزارة .

وباستعراض ما طرأ من تطور على الإدارة التعليمية في دولة قطر يمكن إيجاز

أهم الخصائص التي يتميز بها نظام الإدارة التعليمية في الآتي (١) :

(١) إبراهيم علي هاشم السادة : التعليم الابتدائي في دولة قطر ، المرجع السابق ، ص ١٤٠ - ١٤٣ .

• تطوير أجهزة الإدارة التعليمية :

نظراً لما طرأ على النظام التعليمي بدولة قطر منذ نشأته عام ١٩٥٦ حتى الآن من تطورات عديدة شملت جميع جوانبه ، كان لا بد أن تستجيب الإدارة التعليمية لهذه التطورات لكي تتلاءم مع احتياجات هذا النظام الذي ينمو باستمرار ومن ثم يمكن القول إن أجهزة الإدارة التعليمية بدولة قطر قد لحقتها عدة تطورات سريعة ومستمرة بشكل مطرد لتتناسب واحتياجات النظام التعليمي الحالي .

• الاهتمام بتنمية كوادر وطنية في مجال الإدارة التعليمية :

اعتمدت الإدارة التعليمية في دولة قطر عند نشأة النظام التعليمي بها على كوادر عربية وقطرية وكان من الطبيعي أن تحمل الكوادر الوطنية محل هذه الكفايات العربية للعمل في مجالات الإدارة التعليمية مما حتم الاهتمام بإعداد وتدريب قيادات إدارية مؤهلة للعمل في مجال الإدارة التعليمية . ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة عدد القطريين العاملين في مجال الإدارة التعليمية بالمدارس الابتدائية والذين وصلت نسبتهم إلى أكثر من ٩٠٪ من جملة القيادات التربوية العاملة في هذا المجال .

• الأخذ بنظام لا مركزية الإدارة التعليمية :

تميزت الإدارة التعليمية في بداية نشأة النظام التعليمي في دولة قطر بالمركزية وكان ذلك ملائماً لحجم هذا النظام ، ولكن مع التوسع المطرد في التعليم وازدياد أعداد المدارس والشعب والتلاميذ والمعلمين كان لا بد من العدول عن مركزية الإدارة التعليمية والأخذ تدريجياً بنظام لا مركزية الإدارة فأنشئت إدارات للمناطق التعليمية كما أنشئت إدارة لتعليم البنات حيث أعطيت بعض الصلاحيات لمديري المناطق التعليمية ومديري المدارس في اتخاذ القرارات المناسبة .

• ربط إدارة التعليم بين تعليم البنات وتعليم البنين :

بالرغم من أن التقاليد القطرية تقضي أن يكون تعليم البنات مستقلاً ذاتياً بحيث لا يسمح لأي عنصر من الرجال بالإشراف أو التوجيه داخل مدارس تعليم البنات إلا أنه قد تم ربط تعليم البنات بنظام التعليم العام عن طريق إنشاء إدارة مستقلة لتعليم البنات من أجل ضمان تقديم جميع الخدمات والتسهيلات التعليمية لهن وربطهن بنظام التعليم العام في الدولة تحقيقاً لاستقرار التعليم فيها .

• وضع بعض الأسس لاختيار القيادات التعليمية :

لم يكن اختيار القيادات التعليمية سابقاً يتم وفق أسس ثابتة لقلة الكوادر الوطنية التي يمكن أن تعمل في الإدارة التعليمية . أما وقد تم الاهتمام بإعداد وتنمية الكوادر الوطنية للقيام بالعمليات المختلفة لإدارة التعليم كان طبيعياً أن توضح بعض الأسس في اختيار القيادات التعليمية التي تأخذ بعين الاعتبار المؤهل العلمي والخبرة السابقة والدورات التدريبية والتقارير السنوية والصفات الشخصية، وغير ذلك من الأمور التي تكفل اختيار أكفأ العناصر للقيام بوظائف الإدارة التعليمية .

• الأخذ بنظام المدارس النموذجية الابتدائية :

اهتمت وزارة التربية والتعليم بإنشاء ما يسمى " بالمدارس النموذجية " وهي مدارس تضم أطفالاً من سن السادسة إلى سن العاشرة (من الصف الأول الابتدائي إلى الصف الرابع الابتدائي) تقوم على إدارتها والتعليم فيها عناصر نسوية أما التلاميذ فهم من البنين (١) . وتقوم فلسفة المدارس النموذجية على كون الفتاة أقدر على التعامل مع الأطفال في هذه السن من الشباب نظراً للفطرة التي فطرهن الله تعالى عليها من عاطفة الأمومة وما تتمتع به من سعة الصدر والصبر في التعامل مع الأطفال مما يهيئ لها إمكانات التعليم في جو متزن عاطفياً ، ونظراً لأن عدد الحريجات

(١) وزارة التربية والتعليم : تطور التربية والتعليم في دولة قطر " تقرير الى مؤتمر التربية الدولي في دورته التاسعة

القطريات يفيض عن حاجة التعليم سنوياً إذ تعتبر الفتاة القطرية التربية والتعليم هي مجال عملها الأول مما شجع على قيام هذا النوع من المدارس والذي بدأ بإنشاء مدرستين منها خلال العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩ ، وتوسعت الوزارة بعد ذلك في إنشاء هذه المدارس (١) .

عملت وزارة التربية والتعليم في عدة اتجاهات خلال العامين ١٩٩١/٩٠ و١٩٩٣/٩٢م لتطوير الإدارة التربوية ويمكن تلخيصها فيما يلي (٢) :

- وضع قواعد موضوعية لاختيار أكفأ الأفراد لتولي زمام الإدارة التعليمية وقد راعت هذه القواعد أسس النظرية التوليفية في الاختيار التي تأخذ بعين الاعتبار : المؤهلات والثقافة ، والخبرات ، والقدرة العلمية والفعالية في الأداء والإخلاص في العمل ، طبقاً لما تبينه التقارير الإدارية والفنية، وفي الوقت نفسه تأخذ بالشخصية ومقوماتها عبر مقابلات شخصية .
- تنظيم مجموعة من برامج التدريب التأهيلية التي تمكن القيادات الجديدة من القيام بأدوارها ، ومن ثم اطلاعها على الاتجاهات الجديدة التي تظهر في الميدان ، والممارسات المستحدثة في ميادين اختصاصها وخاصة في ميدان التربية والتعليم بعامة .
- تنظيم برامج تدريب خاصة بالإدارة المدرسية والتوجيه التربوي نظراً لكونها المعنية بتنفيذ سياسة التربية والتعليم وأهدافها وخططها ميدانياً، وقد تم خلال العامين الماضيين تنظيم دورة تدريبية لوكلاء المدارس ووكيلاتها . وتهدف هذه الدورة إلى :

- تحديث المعلومات الخاصة بنظام الفصلين وأسلوب تطبيقها .
- جمع وتبويب البيانات الإحصائية .
- تنظيم حلقة دراسية للتوجيه التربوي على أساس أساليب القياس والتقييم تهدف إلى تنمية المفاهيم التربوية في القياس والتقييم .

(١) تأتي الدراسة التفصيلية عن المدارس النموذجية في الفصل الرابع .

(٢) وزارة التربية والتعليم ، تقرير عن تطور التربية في دولة قطر خلال عامي ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٢/٩١ ، مقدم

إلى الدورة (٤٣) جنيف ، سبتمبر ١٩٩٢ ، الدوحة سبتمبر ١٩٩٢ ، ص ٦٢ ، ٦٣ .

(٣) التجديد في مجال إعداد المعلمين

قبل نشأة التعليم النظامي في دولة قطر كان المعلم الذي يعمل في الكتاتيب يعرف باسم " الملا " أو " المطوع " وكان الملا يقوم على تعليم الأطفال القراءة والكتابة والدين والحساب ، وعندما بدأ التعليم النظامي الرسمي بدولة قطر بخطته ومناهجه الجديدة عام ١٩٥٦ وانتشاره في مدن وقرى دولة قطر لم يكن أمام الدولة سوى استقدام عدد من المعلمين العرب المؤهلين للقيام بمهنة التدريس . وأمام ازدياد عدد المدارس وتوسعها وزيادة عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية شعرت حكومة قطر بوجوب افتتاح مؤسسة تعليمية يعهد إليها مسئولية إعداد معلمين للمرحلة الابتدائية من الوطنيين للقيام بأعباء العملية التعليمية (١) . ومن ثم قامت بافتتاح أول معهد لإعداد معلمي المرحلة الابتدائية في قطر سمي " بدار المعلمين العامة " واستصدر المسئولون القرار الوزاري اللازم رقم (١) لسنة ١٩٦٢ (٢) .

وأعقب ذلك افتتاح معهد محائل للمعلمات في عام ١٩٦٦ سمي " دار المعلمات العامة " وقد تحددت أهداف داري المعلمين والمعلمات العامة كما وردت بلائحة النظام الداخلي لها على النحو التالي " إعداد المعلم الصالح الكفء علمياً وتربوياً وخلقياً ليقوم بتعليم النشء الجديد وتربيته في التعليم الابتدائي وتأهيله للوظائف الفنية والإدارية الخاصة بهذا التعليم (٣) .

وكانت مدة الدراسة بداري المعلمين والمعلمات ثلاث سنوات تبدأ بعد حصول الطالب أو الطالبة على الشهادة الإعدادية العامة وقد اشترط فيمن يقبل بدار المعلمين العامة عدة شروط أهمها ما يلي (٤) :

(١) وزارة التربية والتعليم : تقرير عن تطور التعليم خلال السنوات الثلاث (٧٦/١٩٧٧ ، ٧٧/١٩٧٨ ، ٧٨/١٩٧٩)

(٢) ١٩٧٩) مقدم الى المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الدورة الخامسة ، تونس

١٩٧٩ ، ص ٥٠

(٣) القرار الوزاري رقم (١) بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٢ بشأن افتتاح دار المعلمين في قطر ، دولة قطر .

(٤) رعاية الشباب "لائحة النظام الداخلي لدار المعلمين ، الطبعة الثانية ، مطابع قطر الوطنية ، ١٩٧٤ ، ص ٥

(٤) نفس المرجع السابق ، ص ٧

- أن يكون قطري الجنسية .
- أن يكون حاصلًا على الشهادة الإعدادية أو ما يعادلها .
- أن يكون حسن السيرة والسلوك .
- أن يكون لائقاً طبياً .
- أن ينجح في اختبار شخصي تقوم به لجنة خاصة خلال الأسبوع الأول من الدراسة وذلك لمعرفة مدى صلاحيته لمهنة التدريس .

واعتباراً من العام الدراسي ١٩٧٣/١٩٧٤ افتتحت كليتا التربية للمعلمين والمعلمات بدولة قطر حيث بدأت الدراسة بهما ، توليتا مسئولية إعداد المعلم في دولة قطر ، وتتلخص مهمة كليتي التربية للمعلمين والمعلمات في التالي (١) :

- إعداد المعلمين لجميع مراحل التعليم : الابتدائي والإعدادي والثانوي .
- التأهيل التربوي للمعلمين والمعلمات ومديري المدارس ووكالاتها بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم القطرية .
- إجراء البحوث والدراسات التربوية وذلك بالتنسيق والتعاون مع مركز البحوث التربوية بجامعة قطر .
- الإسهام في مجالات تطوير التعليم الجامعي والتعليم العام .

وفيما يلي نقدم لمحة عن البرامج التي تقدمها كليتا التربية للمعلمين والمعلمات في مجال إعداد معلم المرحلة الابتدائية .

برنامج إعداد معلم المرحلة الابتدائية :

يتم إعداد معلم المرحلة الابتدائية على مرحلتين رئيسيتين هما :

المرحلة الأولى :

وتنتهي بالحصول على الشهادة المرحلية الجامعية في التعليم الابتدائي وتضم هذه المرحلة برنامجين مختلفين يختار الطالب أحدهما للدراسة به وهما :

• البرنامج الأول : التأهيل التربوي العام (١) :

مدة هذا البرنامج عامان دراسيان (٧٢ ساعة معتمدة) ويهدف إلى إعداد المعلم للصفوف الأربعة من المرحلة الابتدائية ويقبل به الحاصلون على شهادة الثانوية العامة وما في مستواها من العاملين في المرحلة الابتدائية بوزارة التربية والتعليم ويمنح الدارسون في هذا البرنامج بعد انتهاء الدراسة شهادة تسمى " دبلوم التأهيل التربوي " وهي شهادة أعلى من الشهادة الثانوية العامة وأقل من الشهادة الجامعية .

• البرنامج الثاني : التأهيل التربوي التخصصي :

ومدة هذا البرنامج عامان دراسيان أيضا (٧٢ ساعة معتمدة) ويهدف إلى إعداد المعلم للصفين الخامس والسادس من المرحلة الابتدائية ويقبل به الحاصلون أيضا على الشهادة الثانوية العامة وما في مستواها من العاملين في المرحلة الابتدائية بوزارة التربية والتعليم . ويقوم هذا البرنامج على اختيار الطالب لأحد التخصصات الدراسية التالية :

- علوم شرعية ولغة عربية .
- علوم ورياضيات .
- لغة إنجليزية ومواد اجتماعية .

حيث يقوم الطالب بتدريس مادة التخصص بعد تخرجه .

ويمنح الدارسون في هذا البرنامج بعد انتهاء الدراسة شهادة يطلق عليها " دبلوم التأهيل التربوي التخصصي " وهي شهادة أعلى من شهادة الثانوية العامة وأقل من الشهادة الجامعية (٢) .

ومما يجدر ذكره ان برنامجي هذه المرحلة كانا يقتصران في بداية إنشائهما على المعلمين العاملين بالخدمة فقط بحيث اتخذت هذه البرامج شكل تدريب في أثناء الخدمة بغرض النمو المهني والتربوي للمعلم ومن ثم كانت الدراسة بهذين البرنامجين

(١) وزارة التربية والتعليم : أعضاء على الجهات حركة التربية والتعليم في دولة قطر ، الاجتماع الثاني لوكلاء وزارات التربية والتعليم العرب ، الدوحة ، ١٩٨١ الدوحة ، ص ٣٦

(٢) وزارة التربية والتعليم : تقرير دولة قطر حول تطور التربية خلال عامي ١٩٨٠/٧٩ ، ١٩٨١/٨٠ مقدم إلى الدورة الثامنة والثلاثين لمؤتمر التربية الدولي المنعقد في جنيف - نوفمبر ١٩٨١ ، دولة قطر ، ص ٢٤

مساوية فقط ولكن رئي بعد ذلك - خصوصاً بعد إلغاء داري المعلمين والمعلمات تعيين بعض القطريين من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة كمعلمين بوزارة التربية والتعليم على ألا يلتحقوا بالعمل في المدارس وإنما عليهم الالتحاق بالدراسة بأحد البرنامجين المذكورين ومن ثم كانت هناك دراسة صباحية بجانب الدراسة المسائية بهذه المرحلة . وتشجيعاً على مواصلة النمو المهني والتربوي يسمح للحاصلين على دبلوم التأهيل التربوي (العام أو التخصصي) بالالتحاق ببرنامج المرحلة الابتدائية الذي سيرد ذكره فيما بعد وقد تقرر عدم تعيين أي معلم بالمرحلة الابتدائية بدولة قطر ما لم يكن حاصلًا على (دبلوم التأهيل التربوي العام أو التخصصي) اعتباراً من العام الدراسي ١٩٧٩/١٩٨٠ (١) .

المرحلة الثانية :

وتنتهي بالحصول على درجة البكالوريوس في التربية وتهدف الى تخريج معلمين جامعيين للمرحلة الابتدائية ، وتضم هذه المرحلة برنامجاً واحداً مدته عامان دراسيان ، (٧٢ ساعة مكتسبة) ، ويقبل به الحاصلون على دبلوم التأهيل التربوي (العام أو التخصصي) من كلية التربية بجامعة قطر بتقدير جيد على الأقل ويمنح الدارسون بهذا البرنامج بعد انتهاء الدراسة شهادة تسمى " البكالوريوس في التربية " وهي شهادة جامعية تؤهل حاملها الحصول على درجة مالية تعادل نفس الدرجة المالية التي تعطى للخريجين الجامعيين في المجالات الأخرى (٢) .

ومما يجدر ذكره أن كليتي التربية للمعلمين والمعلمات تقدم ضمن برامجها برامج أخرى قد يستفيد منها معلمو المرحلة الابتدائية وهي برنامج الدبلوم العام وبرنامج الدبلوم الخاص في التربية ومدة كل منهما عام دراسي ونصف (٣٦) ساعة مكتسبة ويقبل بالبرنامج الأول الحاصلون على مؤهل جامعي غير تربوي ممن يعملون بالتدريس ويقبل بالبرنامج الثاني الحاصلون على درجة الدبلوم العام في التربية أو أي مؤهل جامعي تربوي بشرط أن يكون من بين العاملين أيضاً بالتدريس ، والدراسة بالبرنامجين المذكورين دراسة مساوية لأنها عملت أساساً للعاملين بمهنة التدريس .

(١) وزارة التربية والتعليم : واقع التربية والتجاراتها في قطر - تقرير مقدم إلى المؤتمر العام الثامن لوزراء التربية والتعليم بدول الخليج العربي المنعقد في الدوحة في الفترة من ٢٤ - ٢٧ مارس ١٩٨٥ دولة قطر ، ص ٤٥ ، ٤٦

(٢) أحمد رجب عبدالمجيد : إعداد وتدريب المعلمين في دولة قطر ، بحث مقدم الى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الدوحة، أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ٣١

وفيما يلي يعرض الباحث خطط الدراسة للبرامج المختلفة والخاصة بإعداد وتأهيل معلم المرحلة الابتدائية السالف ذكرها (١) .

برنامج التأهيل التربوي (العام والتخصصي)

النسبة المئوية للمجموع	عدد الساعات المكتسبة	المقررات
٥٨	٤٢	مواد تخصصية
٢٨	٢٠	مواد تربوية ونفسية
١١	٨	مقررات مساعدة
٣	٢	ثقافة إسلامية
١٠٠	٧٢	المجموع

برنامج البكالوريوس في التعليم الابتدائي

النسبة المئوية للمجموع	عدد الساعات المكتسبة	المقررات
٣٣	٢٤	مواد تخصصية
٢٨	٢٠	مواد تربوية ونفسية
٣	٢	ثقافة إسلامية
٥	٤	لغة إنجليزية
١٧	١٢	مقررات اختيارية
١٤	١٠	مقررات مساعدة
١٠٠	٧٢	المجموع

(١) جامعة قطر : دليل الطالب للعام الجامعي ١٩٨٦/٨٥ دولة قطر ، ص ٦٠ - ٨١

برنامج الدبلوم العام في التربية

النسبة المئوية للمجموع	عدد الساعات المكتسبة	المقررات
٥٠	١٨	مواد تربوية
٢٨	١٠	مواد نفسية
١١	٤	طرق تدريس
١١	٤	تربية عملية
١٠٠	٣٦	المجموع

برنامج الدبلوم الخاص في التربية

النسبة المئوية للمجموع	عدد الساعات المكتسبة	المقررات
٥٥	١٢	مواد تربوية
٣٦	٨	مواد نفسية
٩	٢	حلقة بحث
١٠٠	٢٢	المجموع

(٤) التجديد في مجال التقويم والامتحانات

تعتبر نظم التقويم والامتحانات من أهم ركائز العملية التعليمية والتربوية في وزارة التربية والتعليم ، فهي المؤشر الذي على أساسه يستطيع رجال التربية تقييم جهدهم التربوي سواء في الميادين التربوية من خلال نتائج الطلاب أم في الميادين الفنية ، ولذلك سعت الوزارة إلى تطوير نظم التقويم والامتحانات في المرحلة الابتدائية منذ نشأة التعليم النظامي عام ١٩٥٦ .

ومن خلال تتبع هذا التطوير يمكن استخلاص عدد من الخصائص أهمها (١) :

• التطور المستمر في أساليب الامتحانات والتقويم :

يلاحظ اهتمام وزارة التربية والتعليم بتطوير أساليب الامتحانات والتقويم في جميع مراحل التعليم بصفة عامة وفي المرحلة الابتدائية بصفة خاصة ويؤكد ذلك صدور عدة قرارات لتنظيم أعمال الامتحانات وإجراء التعديلات اللازمة عليها بصفة مستمرة كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

• التقليل من الاعتماد على نتيجة امتحان آخر العام :

يلاحظ أن وزارة التربية والتعليم أخذت باتجاه إجراء عدة اختبارات أثناء العام الدراسي للتلميذ بهدف التقليل من الاعتماد على نتيجة امتحان آخر العام باعتباره المعيار الوحيد للترفيه من صف دراسي إلى الصف الذي يليه مما يؤكد الأخذ بأسلوب التقويم المستمر .

• رفع نسب النجاح :

يلاحظ رفع الحد الأدنى لنجاح التلميذ ليكون ٥٠٪ من الدرجة الكلية للمادة وذلك بالنسبة لجميع المواد بعد أن كانت تقتصر هذه النسبة على بعض المواد فقط بينما نسب النجاح في المواد الأخرى كانت بواقع (٤٠٪) و (٣٠٪) من الدرجة الكلية للمادة وهذا يؤكد اهتمام وزارة التربية والتعليم برفع المستوى العلمي وتخريج نوعية أجود من التلاميذ .

(١) إبراهيم علي هاشم السادة : التعليم الابتدائي في دولة قطر ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ - ١٤٩

• إلغاء النجاح جوازاً :

قامت وزارة التربية والتعليم بإلغاء النجاح عند التلميذ الذي يرسب في مادة أو مادتين وعدم ترفيعه إلى الصف التالي ما لم ينجح في جميع المواد إن النظام الذي كان معمولاً به (الذي كان يسمى النجاح جوازاً) يؤدي إلى تراكم ضعف مستوى التلاميذ عاماً بعد آخر مما حدا بالوزارة إلى إلغاء النجاح جوازاً وذلك بموجب القرار الوزاري رقم (١٢) لسنة ١٩٧١ (١) .

- تقويم تلاميذ الصفوف الثلاثة الأولى :

بالرغم من أن معظم الدول العربية تعتبر مرحلة الصفوف الثلاثة الأولى مرحلة نقل آلي لما يسببه من مشكلات للتلميذ في بداية حياته المدرسية إلا أن وزارة التربية والتعليم لجأت إلى تقويم التلاميذ في هذه الصفوف بواسطة لجنة سميت لجنة الصف منذ عام ١٩٦٤ وذلك إيماناً من الوزارة بأن هناك مهارات أساسية لا بد أن يجيدها التلميذ ليبنى عليها في الصف التالي وإذا لم يُجدها فسيصاب بالإحباط وعدم القدرة على التعلم فيما بعد (٢) . وهذا الاتجاه من جانب الوزارة يؤكد حرصها على الاهتمام بالمستوى العلمي للتلاميذ في هذه المرحلة .

ومن النظم التي حظيت بتطوير أساسي نظام تقويم الطلاب وقد جرى هذا التطوير على النحو التالي (٣) :

- تقويم الصفوف الابتدائية الأربعة الأولى :

يُقومُ تلاميذ الصفوف الأربعة الأولى من المرحلة الابتدائية خلال العام الدراسي بأربعة تقويمات ، وذلك على النحو التالي :

التقويم الأول : ويجرى خلال النصف الأول من شهر نوفمبر ، ويخصص له ٢٠٪ من الدرجة الكلية لكل مادة .

(١) وزارة التربية والتعليم : قرار وزاري رقم (١٢) لسنة ١٩٧١ بشأن إلغاء النجاح جوازاً ، دولة قطر عام ١٩٧١

(٢) وزارة التربية والتعليم : واقع التربية واتجاهاتها في دولة قطر ، مرجع سابق ، ص ٥٠

(٣) وزارة التربية والتعليم : تقرير عن تطور التربية في دولة قطر خلال عامي ١٩٩١/٩٠-١٩٩٢/٩١، المرجع

التقويم الثاني : ويجرى خلال النصف الأول من شهر يناير ، ويخصص له ٢٠٪ من الدرجة الكلية لكل مادة .

التقويم الثالث : ويجرى خلال النصف الأول من شهر مارس ، ويخصص له ٢٠٪ من الدرجة الكلية لكل مادة .

التقويم الرابع : ويجرى في نهاية العام طبقاً للموعد الذي تحدده الوزارة ويخصص له ٤٠٪ من الدرجة الكلية لكل مادة .

يجرى كل تقويم من التقويمات الأربعة من واقع الدرجة الكلية لكل مادة ثم تستخرج النسبة المقررة لكل تقويم .

تتكون درجة التلميذ النهائية في آخر العام من مجموع التقويمات الأربعة الواردة طبقاً للنسب المحددة لكل منها .

- توحيد معايير التقويم :

يلاحظ قيام وزارة التربية والتعليم بتشكيل فريق عمل سنة ١٩٧٩ لوضع دليل تقويم موحد يستخدمه المعلمون في تقويم تلاميذ المرحلة الابتدائية بدلاً من الاعتماد على تقويم اللجان ويضم هذا الفريق مجموعة من المتخصصين في التقويم التربوي بوزارة التربية والتعليم بجامعة قطر وبعض الموجهين ومعلمي هذه الصفوف وهذا يؤكد حرص وزارة التربية على أن تتميز أساليب التقويم بالشمول والموضوعية وتلافي الضغط النفسي الذي يواجه التلاميذ لجلوسهم أمام اللجان .

- إلغاء الشهادة الابتدائية :

يلاحظ أن امتحان الشهادة الابتدائية العامة ظل معمولاً به حتى عام ١٩٧٦ ، حيث تقرر اعتباراً من العام الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٦ إلغاؤه وتحول امتحان الصف السادس الابتدائي إلى امتحان مدرسي على مستوى المدرسة (١) . مما يؤكد إيمان الوزارة بعدم إجراء جدول امتحان عام في هذه المرحلة نظراً لأن الشهادة الابتدائية لم يعد لها سوق للعمل إضافة إلى ذلك اعتبار مرحلة التعليم الابتدائي بمثابة مرحلة تعليم أساسي وهو الاتجاه الذي أخذت به معظم الدول العربية التي ألغت هذه الشهادة .

- تقويم صفوف النقل :

وهي الصفوف التي تخضع لامتحانات مدرسية منتظمة من الخامس الابتدائي وحتى الثاني الثانوي .

أما الصف الثالث الثانوي فيعقد له امتحان عام تشرف عليه الوزارة كليا . وقد جرى تطوير نظام هذه الصفوف كخطوة أولى نحو تطوير جميع الصفوف ، ومن أهم ملامح هذا التطوير ما يلي :

- الاتجاه إلى التقويم المستمر الذي يصاحب العملية التعليمية منذ بداية العام الدراسي وحتى نهايته بدلاً من التقويم المحدد مسبقاً في أوقات وأماكن معينة بما يجعل التقويم أكثر صدقاً وثباتاً وموضوعية .
- الاتجاه إلى تقويم جوانب النمو المختلفة بالإضافة إلى الجانب التحصيلي المعرفي ، فأخذ في الاعتبار الدوام المدرسي والسلوك وفعالية المتعلم ونشاطه المدرسي وأداء واجباته ومشاركته الإيجابية في العملية التعليمية .
- رفع نسبة النجاح لتصبح ٥٠٪ لجميع المواد حرصاً على تحقيق نوعية أفضل من المخرجات التعليمية بعد أن كانت ٣٠٪ لبعض المواد و ٤٠٪ لمواد أخرى و ٥٠٪ لمواد غيرها .

(١) وزارة التربية والتعليم : منشور رقم (١٢) لسنة ١٩٧٦ بشأن إلغاء الامتحان العام لشهادة المرحلة الابتدائية

اعتباراً من العام الدراسي ١٩٧٧/٧٦ ، دولة قطر .

- التحول إلى نظام الفصلين الدراسيين :

عملت وزارة التربية والتعليم على التحول إلى نظام الفصلين الدراسيين بدلاً من العام الدراسي الكامل .

وقد شكلت لجان لإعادة تصميم المناهج والدوام المدرسي والاختبارات على هذا الأساس .

ونظراً لجدوى نظام الفصلين الدراسيين ، ومردود إنتاجيته قياساً بنظام العام الدراسي الكامل ، فقد تم تعميم نظام الفصلين الدراسيين من مطلع العام الدراسي ١٩٩١/٩٠م على جميع صفوف المرحلة الإعدادية وعلى الصفين الأول والثاني الثانويين ، وفي العام الدراسي ١٩٩٢/٩١م تم تطبيق هذا النظام على تلاميذ وتلميذات الصفين الخامس والسادس من المرحلة الابتدائية .